الآثار البيئية لأنشطة المؤسسة الاقتصادية

اعداد: أ.رجم خالد أ. سلاوتي حنان د. شلابي مصطفى
slahanane@gmail.com Redjemkhaled@gmail.com

المقدمة:

تفاقمت المشاكل البيئية والاجتماعية في مختلف دول العالم وخاصة المتقدمة منها والنامية في عصر المنظمات الكبيرة والعولمة، ولكي لا تتبعثر الجهود وتضيع المسؤوليات فلا بد من تضامن الجميع، وهذا الأمر يتطلب تطوير النظرة ومن ثم الدور الذي تلعبه منظمات الأعمال في النشاط الاقتصادي من جهة والنشاط البيئي والاجتماعي من جهة ثانية،لذا قامت العديد من الدول بوضع إجراءات لتقييم الأثر البيئي للمشروعات والمؤسسات الإقتصادية والأنشطة القائمة بها نظرا لخصوصيتها وتعقدها وتشابكها وارتباطها مع العديد من الأنشطة الأخرى المكونة لهيكل الصناعة في دولة ما وذلك بهدف تطوير ودفع برامج التنمية فيها بالصورة التي تسمح لها بتحقيق أهدافها الاقتصادية دون التأثير سلبا في البيئة التي تعيش فيها، وذلك من خلال التعرف على الآثار السلبية والايجابية لتلك المشاريع والعمل على تعظيم الآثار الايجابية وتخفيف حدة الآثار السلبية أو تجنبها أو التقليل من حدتها، وهو ما يعتبر أساس تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول :المفاهيم حول الآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية

1-المؤسسة الاقتصادية و البيئة الخارجية :

أثناء قيام المؤسسة بالوظائف الأساسية المنوطة لها تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، والتي يمكن أن ندرجها ضمن صنفين أساسيين : هدف اقتصادي وهدف اجتماعي.

•يتمثل الهدف الاقتصادي في:

- تحقيق الهدف الأساسي وهو الربح حتى تتمكن المؤسسة من تغطية احتياجاتها المالية؛
- تغطية المتطلبات التي يحتاجها ؛ - عقلنة الإنتاج بالاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج.

•أما الهدف الاجتماعي فيتمثل في:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور؛ - تحسين مستوى معيشة العمال؛
- إقامة أنماط استهلاكية معينة بالتصرف في العادات الاستهلاكية سواء بتقديم منتجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية؛ - توفير التأمينات ومرافق للعمال.

2-البيئة الخارجية للمؤسسة وأهمية تحليلها:

في العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت المؤسسات الاقتصادية تطورات جذرية وسريعة في بيئتها الخارجية، فقد أخذت المجتمعات تولي اهتماما متزايدا في قضايا رقابة التلوث، والسلامة والأمان في العمل، والمساواة في التوظيف، وتشغيل النساء، وحقوق المرأة، وسلامة المنتجات وجودتها.... ، حيث يتطلب هدا تدخل الدولة لوضع السياسات وسن القوانين. والتشريعات التي تؤدي إلى توجيه النشاط الاقتصادي للاهتمام بمثل هده القضايا ومعالجتها يشير الشكل التالي مكونات محيط المؤسسة على وجود ثلاثة مجموعات تعمل ضمن المحيط وهي :

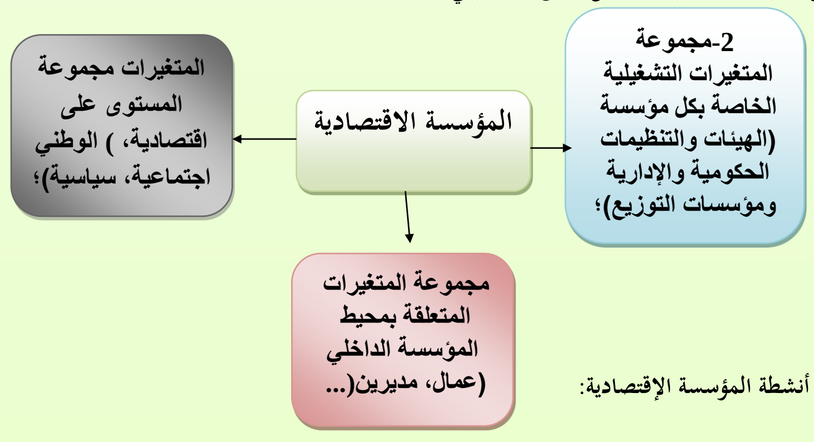

المحور الثاني : الآثار الخارجية الناتجة عن أنشطة المؤسسة الإقتصادية:

1-التلوث

هو إدخال الملوثات في البيئة التي تسبب عدم الاستقرار والاضطراب، أو الضرر للنظام البيئي أي الأنظمة الفيزيائية للكائنات الحية والتلوث يمكن أن يتخذ شكل المواد الكيميائية، أو الطاقة، مثل الضوضاء والحرارة أو الطاقة الضوئية. قد تكون الملوثات وعناصر التلوث مواد أو مصادر طاقة خارجية، أو قد تحدث بشكل طبيعي. وعندما تحدث بصورة طبيعية، إنها تعتبر ملوثات عندما تتجاوز المستويات الطبيعية.

2-استنزاف الموارد الطبيعية :المصادر الطبيعية :هي مجموعة المواد والطاقة الموجودة في البيئة. وتشتملُ المصادر الطبيعية على مصادر جيولوجية، أي مصادر ذات أصل جيولوجي ومعظم المصادر الجيولوجية هي مصادر غير متجددة (Nonrenewable resources) ؛ إذ أن معدل استهلاكها يفوق معدل تكوّنها، باستثناء المياه الجوفية لإمكانية تجددها بمياه الأمطار، والفلزات لكونها قابلة للتدوير (Recycling) أي يمكن إعادة تصنيعها (تتجدد صناعياً). بالإضافة إلى طاقة الحرارة الجوفية بوصفها مصدراً متجدداً للطاقة .وتدخل هذه المصادر في جميع أنواع الصناعة التي تعرفها، بدءاً من البلاط وانتهاءاً بالدواء، فقلم الرصاص الذي تستخدمه، يتكون من مصادر جيولوجية، والأجهزة الكهربائية والحواسيب والصناعات الحربية والمركبات الفضائية....، جميعها مصدرها المصادر الجيولوجية، لكننا لا ندرك العلاقة بين المصادر الجيولوجية بالمنتج الذي ومن المصادر الطبيعية المصادر البيولوجية (Biological Resources)وتشمل الثروات النباتية والحيوانية، وتعد هذه المصادر متجددة (Renewable)لإمكانية توافرها في البيئة نتيجة تجددها طبيعياً.كما تشمل المصادر الطبيعية على مصادر طاقة متجددة (Renewable Energy Resources) مثلا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المياه.

3-ثقب طبقة الأوزون: تنتشر مواد الكفور والفلورو الكاربون في الغلاف الجوي إلى أن تصل إلى الستراتسفير ،حيث الأشعة فوق البنفسجية بتحليلها وتحرير ذرات الكلورين والبرومين منها، التي يزداد نشاطها الكيميائي في الحالة الحرة، فترتبط بجزيئات الأوزون ليتجزأ الأوزون إلى إكاسيدالكلورين والأكسجين، مما يؤدي إلى استزاف الأوزون .يعد سبب تآكل أو استنزاف أو إحداث ثقب الأوزون إلى تلوث البيئة بالكيماويات التي تصل إلى الغلاف الجوي بلطرق التالية:

أكاسيد االنتروجين المنطلقة من عوادم الطائرات النفاثة التي تطير على ارتفاعات كبيرة على مقربة من الستراتوسفير، ومنصات إطلاق الصواريخ وعوادمها.

مركبات االكلوروفيلوروكربون التي تستخدم في معدات تبريد وتكييف الهواء وفي تعثيم الأدوات الطبية، وفي تنظيف وتجفيف المعادن، وكذلك في تعبئة زجاجات العطور.

أكاسيد الهيدروجين الناتجة عن التفجيرات النووية والتجارب المتعلقة بها.

مركبات الهالون التي تستخدم في مطافئ الحريق باعتبارها مضادة للحريق.

مركبات الكلور التي تنشأ نتيجة لتبخر مياه البحار وثوران االبراكين.

4- تلوث البحار والمحيطات:خلال الثلاثين عاماً القادمة، سيقيم أكثر 6,3 مليار نسمة في الممرات الساحلية، مما سيزيد الضغط على خطوط الالتحام بين البر والبحر .لقد تعرضت مياه البحار والمحيطات إلى تغيرات بيئية نتيجة عاملين هما:

زيادة تركيزات نسب عدد من المواد والعناصر الموجودة في البيئة البحرية عن نسبها الأصلية مثل النيتروجين

إيجاد مواد جديدة لم تعرفها الطبيعة من قبل، ولا حتى في المراحل السابقة للتطور الاقتصادي مثل اللدائن.

وتتمثل ملوثات البحار والمحيطات في :

1-مياه الصرف الصحي . 2-المواد الطبية. 3-الإشعاع النووي. 4-المبيدات الحشرية والأسمدة.

5-المواد الكيماوية. 6-النفط ومشتقاته. 7-لديناميت. 8-لمواد الصلبة

المحورالثالث: تقييم الآثار البيئية الناتجة عن الأنشطة المؤسسة:

1- تعريف تقييم الأثر البيئي

يعرف تقييم **الأثر البيئي** بأنه: "الفحص المنظم للآثار غير المتعمدة التي قد تنجم عن المشاريع الإنمائية، وذلك بهدف تقليص أو تخفيف حدة الآثار السلبية وتعزيز الآثار الايجابية من خلال دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروع، وذلك للتأكد من أنه يساهم في تحقيق استدامة تنموية وأنه يتمتع بقابلية للتنفيذ من الناحية البيئية"

ويعرف تقييم الأثر البيئي للمشاريع في التشريع الجزائري أيضا بأنه:

"يعتبر وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة، فهي تهدف إلى معرفة وتقرير الانعكاسات المباشرة و/أو غير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي، وعلى إطار ونوعية معيشة السكان.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من تقييمات الأثر:

- تقييم الأثر من أجل التعلم الجاري "**تحسين الأثر**" يعني دعم إدماج مؤشرات محددة للأثر في نظم إدارة المعلومات القائمة، مما يجعل المعلومات متاحة على الفور للموظفين بغية تحسين فاعلية نشاط ما في تحقيق أهدافه.
- تقييم الأثر من أجل قياس الأداء والمساءلة " **أثبات التأثير**" الذي يسعى لتقديم معلومات أوفر مما قد يكون متاحا من عمليتي الرصد والتقييم الروتينيتين، ويشمل غالبًا التشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين والرجوع إليهم، وغالبًا ما تقوم بذلك المؤسسات المانحة كوسيلة لتحديد مدى فاعلية برامجها.
- تقييم الأثر كجزء من عمليتي الموافقة واتخاذ القرار والذي يستفيد من نتائج وتوصيات تقييمات سابقة للأثر، من بينها تقييم الأثر البيئي، كشرط أساسي للنهوض بأنواع معينة من الأنشطة، وهي تشمل التشاور مع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص على السواء وقد تشمل آلياتهما الخاصة للرصد اللاحق لضمان متابعة القرارات التي يتم اتخاذها.

2- أهمية عملية تقييم الآثار البيئية : مما سبق يمكن القول أن أهمية عملية التقويم البيئي للمشاريع، تتمثل في:

- إمكانية التعرف المبكر على المشاكل التي يمكن أن تحدثها المشاريع على البيئة وذلك في المراحل الأولى من دورة حياة المشروع.
- إدخال المشاكل البيئية المتوقعة من المشاريع في سيرورة اتخاذ القرارات المتعلقة بأثر المشروع على البيئة المحيطة به.
- يمكن من وضع خطة أو خطط ملائمة لمنع، خفض، أو التخفيف من حدة الآثار السلبية على البيئة الطبيعية والإنسان مع تعظيم الآثار الايجابية.
- إن المردود المتوقع من تقييم الأثر البيئي يعتمد على تبني سياسات متوازنة ومتوازية مع الخطط الإنمائية لاستخدامات عناصر الإنتاج.

3- الهدف من تقييم الأثر البيئي:

- ✓ التحديد الدقيق للأخطار المحتملة مستقبلا، والتي يمكن أن تكون لها أبعاد بيئية، اقتصادية واجتماعية.
- ✓ يكمن تقييم الأثر البيئي في حماية البيئة والموارد الطبيعة والمحافظة عليها من سلبيات عملية التنمية.
- ✓ي وَكد تقييم الأثر البيئي على أهمية التنمية المستدامة بما تتضمنه من تلبية لاحتياجات الحاضر دون التأثير السلبي في قدرة الأجيال القادمة على الحصول على نفس الفرص المعيشية.
- ✓ يعتبر تقييم الأثر البيئي إحدى الأدوات المهمة في الإدارة البيئية المتكاملة، والتي يجب القيام بها في المنشآت والمشاريع التي هي قيد الإنشاء أو قيد التوسع أو تلك التي تخضع لتجديدات.

توزيع مناطق حدوث التسربات النفطية في العالم

المنطقة	عدد الحوادث
خليج المكسيك	267
شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية	140
البحر الأبيض المتوسط	127
الخليج الفارسي	108
بحر الشمال	75
اليابان	60
بحر البلطيق	52
المملكة المتحدة	49
ماليزيا وسنغافورة	39
الساحل الجنوبي لفرنسا/ شمال وجنوب السواحل الإسبانية	33
كوريا	32

نوع الملوث	الحجم (مليون طن/سنة)	النسبة المئوية للانبعاثات العالمية (%)
ثاني أكسيد الكربون	3500	50
الميثان	84	24
اكاسيد الكبريت	09	90
المواد العالقة	23	40
المواد الهيدروكربونية	26	50
مركبات الكربون الفلورية الكلورية	1.2	100

حالة الجزائر: قامت الدولة بعدة اجراءات منها:

وضع أدوات للإدارة البيئية تشتمل الأدوات التي تم وضعها في إطار البيئة ضمن إنشعالات التسيير على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر مايلي :

- ❖*القيام ب100 دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية
- ❖*القيام بالتدقيق البيئي لحوالي 10 مؤسسات اقتصادية
- ❖*مراقبة المؤسسات الاقتصادية على وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001
- ❖*إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى 1000 مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة

الخلاصة:

لقد بات واضحا أن العمليات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية ينتج عنها آثار خارجية كانت كثيرا ما تتسبب في إحداث مشاكل واختلالات بيئية كثقب الأوزون، الاحتباس الحراري، استنزاف الموارد الطبيعية، لذلك توجب الاهتمام بمفهوم التنمية الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار القيود البيئية والاجتماعية التنمية المستدامة.وفي سبيل تحقيق التنمية المستدامة عمدت الحكومات إلى التوسع في إعداد مخططاتها الوطنية التنموية وضبط السياسات التي تعمل على حماية البيئة التي تسعى من خلالها إلى جبر الملوث على دفع قيمة الأضرار التي ألحقها بالبيئة وإدراج الآثار الخارجية ضمن تكاليف النشاط للحد من المشاكل البيئية والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة.

توصيات:

- ✓ضرورة إلزام المؤسسات في المجتمع وخاصة الكبيرة منها المؤثرة على البيئة بتحديد موقفها من المسؤولية الاجتماعية وفق معايير ومؤشرات معينة عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية.
- ✓العمل على زيادة الإنفاق على تكاليف الوقاية من الأضرار بدلاً من تكاليف علاج الأضرار لما في ذلك من أهمية في التخلص من آثار الأنشطة التي يسبب انتشارها تلفاً في صحة الأفراد والبيئة والمجتمع بشكل عام،
- ✓قيام المؤسسة المعنية بمسك مجموعة السجلات والمستندات التي تمكن من تجميع وتسجيل وتبويب وتحليل وتوصيل المعلومات الخاصة بالإنفاق الاجتماعي وتصميم مجموعة القوائم والكشوف الفرعية الداخلية التي تمكن من عرض النتائج دورياً أو على مستوى قسمي بالنسبة للمؤسسات الكبيرة وبشكل يسهل المراجعة والمقارنة والتقييم مقارنة بالمعايير المحددة لهذا الغرض.

المراجع:

1. عمر صخري، **اقتصاد مؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996
2. عمار زيتوني، **مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، بسكرة 2006
3. ناصر دادي عدون، **اقتصاد مؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية، الجزائر 1998
4. المادة 130- 131 (132-133) من القانون 83-03 المؤرخ في 5 فبراير 1983 والمتعلق بحماية البيئة، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 5 فبراير 1983 والمتعلق بحماية البيئة
5. أحمد كامل حجازي، **تقييم الأثر البيني**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة: البعد البيئي، الدار العربية للعلوم، لبنان، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، 2006
6. أحمد باشي، **دور الجباية في مكافحة التلوث البيئي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09،الجزائر 2003
7. **اعاشور مريزق، بن نافلة قدور،لمراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية العربية ، الشلف**